

العم لا يستطيع بيع الدار خارج المحاكم عدا بيعه لخصته إلى مشتر جديد

يشير السيد خالد ابراهيم الى الشكوى التي نشرت على صفحة الباب المفتوح العدد 2425 في 12/ 29 / 2011 تحت عنوان (العم يصير على البيع وبنات الاخ يطلبن تقسيمه) حيث ورد في الشكوى مطالبة صاحباتها وزارة العدل باتخاذ الاجراءات المنصفة التي تكفل لهن الاحتفاظ بالبيت وعدم التفريط به مقابل ضمان حق العم بالحصول على حصته من خلال تقسيمه كارض وبناء بين الورثة صاحب الرسالة يقول: ان تصفية الارث تخضع الى القانون المدني رقم 40 لسنة 1951 وتصفية الارض يخص الورثة ذاتهم لجهة التصرف بالارث واعتماد الوسيلة الموافقة لجميع الاراء شريطة مطابقتها للقانون وفي الوقت الذي يبدي تفهما واضحا للوضع الانساني لصاحبات الرسالة فهو يرى ان الحل المناسب يمكن ان يكون اجتماعيا اكثر منه انسانيا كونه الاكثر عملية لجهة توفير الخيار المشترك الذي يمكن ان يجمع بين وجهات النظر ويضع قاسما مشتركا نلتقي

عليه المواقف المتباينة ويضيف ان وزارة العدل لايمكنها ان تفرض حولا خارج القانون في الوقت الذي تعد الجهة العليا المعنية بحمايته والحفاظ عليه... الحل الاجتماعي يمكن ان يتم من خلال استعانة بنات الاخ بالاقارب ليقوموا بدور الوساطة لدى العم ويسعون لاقتناعه بالقبول بفرز حصته من الدار ومن ثم القيام ببيعها لياتح له استيفاء الثمن الذي يريده وسيجد في ذلك ربحا اكثر مما لو استوفى حصته نقدا عن طريق استقطاعها من ثمن الدار في حال بيعها اضافة الى ذلك ربحه من الناحية الاخلاقية والمعنوية باحسانه لبنات اخيه عملا بقول الرسول الاعظم صلى الله عليه وعلى اله وسلم رفقا بالقوارير اما اذا كان العم مصرا على رايه في بيع الدار فعند ذلك يتوجب عليه بيعه عن طريق محكمة البداية في المحيط الجغرافي الذي تقع به الدار وسيكون البيع عن طريق المزايمة العلنية وفي هذه الحالة تستطيع بنات الاخ شراء حصة العم

في المزايمة لصالح شخص يرغب بشرائها بشرط ان يدفع ثمنها في المزايمة ذاتها ومن ثم بعد اتمام معاملة الشراء يتم فرز الدار بين بنات الاخ والمشتري الجديد ويمكن لهن الاستعانة بمحام لتنفيذ هذه الاجراءات وفي ختام رسالته يقول صاحبها: ان العم لا يستطيع بيع الدار خارج المحاكم عدا بيعه لخصته الى مشتر جديد وفي هذه الحالة تستطيع بنات الاخ فرز الدار مع المشتري الجديد مع التمتيات لبنات الاخ بالموقفية بفرز حصتهن من الدار ونيل ما يصبون اليه من حلول مناسبة... انتهت الرسالة وفي الوقت الذي يتقدم العاملون بصفحة الباب المفتوح بالشكر والامتنان لصاحبها يهيبون بجميع ذوي الراي والاختصاص موافقاتهم بما يرونه من حلول لمشاكل يبعث بها اصحابها الى الباب المفتوح كونها تثرى وجهات النظر وتغني المواقف الى جانب ما تبعث به الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة من اجابات وما تكشف عنه من متابعات.